### تفقد وافتتح عدداً من المشاريع بتعز وحضر مهرجانا في شرعب السلام .. عبد الغني:

# الأزمة السياسية في الوطن تقف وراءها عناصر تريد تنفيذ انقلاب للأقلية على الأغلبية

# نشيد بأبناء شرعب السلام وتضحياتهم للدفاع عن الجمهورية والوحدة والشرعية الدستورية

## أبناء شرعب: نؤكد وقوفنا إلى جانب الشرعية الدستورية وضد أية محاولات للنيل منها أو تقويضها

تعز / سبأ:

**قام الأخ عبد العزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى أمس الأربعاء بزيارة لمديرية شرعب السلام بمحافظة تعز، وافتتح كلاً من مشروع التوسعة الجديدة في محطة توليد الطاقة الكهربائية ومكتب الصحة العامة والسكان بعاصمة المحافظة.**

**رافق رئيس مجلس الشورى في زيارته لمديرية شرعب السلام الأخ حمود خالد الصوفي، محافظ تعز ومنصور عبد الجليل، عضو مجلس الشورى، وكان في استقبالهم حميد الغزالي، مدير عام المديرية وعبده أحمد عقلان، الأمين العام لمحلي مديرية شرعب السلام.**

وخلال زيارته للمديرية، تفقد رئيس مجلس الشورى ومرافقوه سير العمل بمستشفى السلام، الذي يعد واحداً من أهم المرافق الصحية المتكاملة في ريف تعز، حيث تزيد تكلفته الإجمالية على 300 مليون ريال، وقد تم استكمال الأعمال الإنشائية في المستشفى ويجري حالياً تجهيزه بأحدث المعدات.

وتبلغ السعة السريرية للمستشفى خمسين سريراً، ويغطي بخدماته الصحية والعلاجية حاجة سكان المديرية والمناطق المجاورة، ويشمل عيادة خارجية وقسماً للطوارئ وآخر للعمليات، بالإضافة إلى مرافق مساعدة وخدمية أخرى بينها مبنى سكني للطاقم الطبي والصحي.

وافتتح رئيس مجلس الشورى ومرافقوه المبنى الجديد لمكتب الصحة العامة والسكان الذي أنجز بكلفة إجمالية تصل إلى مائتي مليون ريال، حيث عبر عن ارتياحه العميق لهذا المشروع الذي قال إنه يمثل إنجازاً حيوياً لأبناء المنطقة.

بعد ذلك زار رئيس مجلس الشورى ومرافقوه مشروع كلية المجتمع بمركز مديرية شرعب السلام، الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 800 مليون ريال بتمويل حكومي، وفد تم استكمال الأعمال الإنشائية فيه، حيث يضم أربع وحدات رئيسية، إضافة إلى المرافق الخدمية، ويخطط له أن يستوعب المئات من خريجي الثانوية العامة في المديرية والمناطق المجاورة.

وفي ساحة كلية المجتمع احتشد مواطنو مديرية شرعب السلام، معبرين عن امتنانهم العميق لقائد الوطن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، الذي يقف خلف هذه الإنجازات التنموية في المديرية، مرحبين برئيس مجلس الشورى ومرافقيه، ومرددين الهتافات المعبرة عن ولائهم للقيادة السياسية وللشرعية الدستورية، ومستهجنين الأعمال التي تستهدف تقويض الشرعية الدستورية وإشاعة الفوضى في البلاد.

وفي الحشد ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة عبر من خلالها عن سعادته بزيارة مديرية شرعب السلام، وحيا أبناء المديرية ووصفهم بأهل السلام والوفاء، مشيدا بأدوارهم الوطنية المشهودة وبتضحياتهم في معارك الدفاع عن الجمهورية والوحدة والشرعية الدستورية.

وتطرق إلى الأزمة السياسية التي يشهدها الوطن، مبينا أنه تقف وراءها بعض العناصر التي تريد أن تنفذ انقلاب الأقلية على الأغلبية والشرعية الدستورية، منتقداً بعض وسائل الإعلام التي تعتمد أسلوب التضليل وتلفيق الأخبار بهدف تشويش الواقع.

وأشار إلى المبادرات التي تقدم بها فخامة الرئيس والقائمة على مبدأ الحوار والهادفة إلى إنهاء الأزمة السياسية، لكن المعارضة قابلت هذه المبادرات بالرفض.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن التنمية في البلاد تمضي قدماً، مستشهداً بالإنجازات الكبيرة التي تشهدها مديرية شرعب السلام ومعها بقية مديريات الوطن.

وكان رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام فؤاد الصوفي قد ألقى كلمة في التجمع الجماهيري عبر من خلالها عن فرحة أبناء المديرية بزيارة رئيس مجلس الشورى، وأكد وقوفهم الكامل إلى جانب الشرعية الدستورية ضد كل محاولة للنيل منها أو تقويضها، ومنوهاً بالإنجازات التنموية التي تشهدها المديرية في ظل القيادة السياسية الحكيمة.

إلى ذلك زار رئيس مجلس الشورى ومرافقوه، محطة التوليد الكهربائية الرئيسية في منطقة الحوجلة شمال مدينة تعز، حيث قام بافتتاح مشروع التوسعة الجديدة في المحطة وفي محطات التوليد الأخرى في المدينة الذي يهدف إلى تخفيف الأحمال عن الخطوط القديمة وأستيعاب الإضافات الجديدة وعمل تغذية حلقية للمنطقة الشمالية الغربية من المدينة، للحفاظ على استقرار التغذية من أكثر من مصدر عبر محطة التحويل الرئيسة بالحوجلة نظام 33-132 كيلو فولت، بعد إضافة محول بقدرة 15 ميجا فولت أمبير لاستيعاب الأحمال الإضافية وتبلغ تكلفة مشروع التوسعة ملياراً وخمسمائة مليون ريال ويشمل إضافة أربع خلايا لمحطة التحويل الرئيسية بالحوجلة بقدرة 80 ميجا فولت أمبير مع إخراج كابلات التغذية لثلاث دوائر باتجاه محطة التحويل الجديدة بالضبوعة، بقدرة 20 ميجا فولت أمبير ودائرتين باتجاه محطة توليد عصيفرة، ودائرة باتجاه مفرق منطقتي الذكرة والقاعدة، مع تصريف الطاقة من محطة الضبوعة لخطوط 11 كيلو فولت باتجاه أحياء مدرسة الشعب، والمسبح وشارع المغتربين.

وافتتح رئيس مجلس الشورى ومرافقوه المبنى الجديد لمكتب الصحة العامة والسكان الذي أنجز بكلفة إجمالية تصل إلى مائتي مليون ريال.

## تصاعد الأزمة السياسية في اليمن.. ومساع لحلها خليجياً

صنعاء / سبأ :

تتصاعد الأزمة السياسية في اليمن في ظل توجس مما ستفسر عنها أروقة السياسة داخليا وخارجية لحلها ، الأمر الذي يحتم على الشرفاء والعقلاء من الشباب الثائر الذي خرج للساحات مطالبا بحقوق مشروعة أن يقف متأملا لمصلحة من تدار هذه الأزمة وما نهايتها خاصة وقد انقسم الشارع إلى مؤيد ومعارض ما قد يؤدي إلى اقتتال .

فقد سارع النظام في البلاد للبحث عن حل للأزمة وإفشال أي مخطط لإسقاط اليمن في منزلق الاقتتال، حيث وصف الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور/أحمد عبيد بن دغر لدى عودة وفد المؤتمر الشعبي و أحزاب التحالف الوطني إلى صنعاء بعد زيارة للعاصمة الإماراتية «أبوظبي» التقى خلالها بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد أمس لاستكمال بحث مستجدات الأوضاع في اليمن في إطار ما تضمنته المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية- وصف نتائج الزيارة بأنها ناجحة .

وقال إن المناقشات التي أجراها الوفد مع وزراء خارجية دول الخليج كانت ايجابية وبناءة .. مبينا أن تلك المناقشات تركزت حول المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية في مبادئها العامة أو في خطواتها ، وقال: «بحث الجميع في السبل والوسائل التي تحقق الاستقرار لليمن وبنفس الوقت تسمح للبحث في سبل ووسائل إنتقال السلطة سلميا».

ولفت الى أن المناقشات عكست حرص الجميع وإدراكهم الواعي لأهمية الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره وأمنه باعتباره جزءاً من أمن المنطقة ومستقبلها .

ويرى محللون سياسيون أن الموقف الخليجي المعلن من مشاركة وفد المؤتمر وحلفائه أكد صدق نوايا الأخير في حل الأزمة.

فقد عبر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في بلاغ صحفي صادر في ختام الإجتماع عن الشكر والتقدير لوفد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني على تجاوبهم وحضورهم الى مدينة ابوظبي استجابة للجهود التي يبذلها مجلس التعاون والهادفة الى التوصل الى حل للازمة اليمنية في أسرع وقت ممكن .

وأشار البلاغ الصحفي إلى أنه تم خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول المبادرة الخليجية.. وكان الحوار بناء عكس رغبة الجانبين في التوصل الى اتفاق يحقق تطلعات الشعب اليمني في حياة آمنة مستقرة كريمة .

وقال :« كما تم التأكيد على بذل المزيد من الجهود لضمان الحفاظ على امن واستقرار الجمهورية اليمنية».

وأكد البلاغ أن المجلس الوزاري استمع إلى شرح من رئيس وفد المؤتمر الشعبي العام وحلفائه حول تطورات الأزمة اليمنية ورؤية المؤتمر للوضع الراهن في اليمن وكيفية الخروج بحل توافقي للأزمة من خلال الورقة المقدمة من الوفد.

الموقف الواضح للمؤتمر الشعبي «الحاكم» من الأزمة ، وفق مراقبين جاء تأكيدا لكل المشككين عدم تحفظه في انتقال السلطة بشكل سلمي وسلس بما يحفظ لليمن أمنه واستقراره ووحدة، ومغايرا للموقف المشترك المتصلب الذي يجر البلاد إلى حرب أهلية وضعت خططه جهات خارجية أوهمتهم بأنها نضال من اجل الحرية والديمقراطية.

وأيا تكن مبررات النظام في ترك السلطة رغم ما يمتلك من قاعدة شعبية فإن موقفه هذا يحسب له انه حريص على حقن دماء اليمنيين .

حيث شهدت شوارع وساحات العاصمة صنعاء وعددا من المحافظات خلال الثلاثة أشهر الماضية اشتباكات عنيفة خاصة بعد التصعيد الليلي للمسيرات المعارضة والتي بالمقابل تواجه من قبل الموالين ، والتي تتدخل فيها قوات مكافحة الشغب لمنع وقوع قتلى وجرحى.

حيث أعلنت وزارة الداخلية أمس أن خمسة شهداء من رجال الأمن بالإضافة إلى 591 جريحا منهم سقطوا خلال الأزمة، في حين قالت مصادر صحفية أن القتلى في صفوف المواطنين من كلا الطرفين المناهضين والموالين يصل إلى أكثر من 123 شهيداً.

ولوقف تصعيد الأزمة في اليمن يجب التوجه لحوار عاجل والخروج بحل تتفق فيه كافة الإطراف المتناحرة على السلطة تكون نتائجه ان يقوم الشعب باختيار من يراهم أهلا للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة .

## 14 أكتوبر تنشر مبادرة سالم صالح مستشار رئيس الجمهورية لحل الأزمة السياسية في البلاد

سالم صالح

صنعاء / 14أكتوبر :

في إطار المبادرات والتصورات للمستقبل السياسي للوطن ، قدم الأستاذ سالم صالح محمد ، مستشار رئيس الجمهورية مبادرة لحل الأزمة السياسية في اليمن تقوم على قاعدة «التسامح والتصالح لتحفظ حقوق كل الأطراف وتضع حدا نهائيا للعنف والصراعات وللثأر السياسي في مختلف أنحاء الوطن .

وانطلاقا من حرص الصحيفة على كل الآراء والرؤى الوطنية ، تنشر هنا نص مبادرة الأستاذ سالم صالح كالتالي :

أولاً : أن يتم عبر هذا اللقاء إعلان مبادرة سياسية لحل الأزمة السياسية في اليمن تقوم على ( قاعدة التسامح والتصالح والتنوع في إطار الوحدة في الجنوب أو الشمال ) لتحفظ حقوق كل الأطراف وتضع حدا نهائيا للعنف والصراعات وللثأر السياسي في الشمال والجنوب ، وتؤسس لمرحلة جديدة لبناء دولة المؤسسات المدنية الحديثة القائمة على الديمقراطية و النظام الاتحادي الفيدرالي ، وتثبت مبدأ التداول السلمي للسلطة ، وتضع حدا للتفرد والاستئثار بالسلطة في كل شطر .

ثانياً : اتجاهات المبادرة :

* قبول تنحي الرئيس علي عبدالله صالح وتسليم السلطة لمجلس وطني ( عسكري + قبلي + مدني ) من الشمال والجنوب بالتساوي ويشمل كل القوى والتنظيمات السياسية المعارضة بما في ذلك قوى الحراك والحوثيين وحركة الشباب ورجال الدين ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين وقوى المعارضة في الخارج .

* يقوم المجلس بتعيين مجلس وزراء مؤقت لتسيير الأعمال لفترة ستة أشهر .

* يقوم المجلس بوضع الاجراءات والخطوات اللازمة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية في الجنوب، ومؤتمر مصالحة وطنية في الشمال بين كل القوى السياسية لتحقيق التسامح والتصالح ووضع حد للثأر السياسي القائم منذ عام 1962 في الشمال ومنذ عام 1967 في الجنوب .

* ينشأ بنتيجة كل مؤتمر مصالحة مجلس وطني في الشمال ،ومجلس وطني في الجنوب لوضع الأسس واللوائح الدستورية المنظمة للنظام السياسي ولنظام الحكم في كل من الجنوب والشمال .

* التحضير لعقد مؤتمر مصالحة يمني بين الشمال والجنوب لإنهاء الثأر السياسي وآثار الحروب، آخرها حرب 1994 التي دمرت ونسفت مشروع الوحدة التي قامت عام 1990.

* بنتيجة هذا المؤتمر يتم تأسيس مجلس اتحادي بين الشمال الجنوب يضع نظام ولوائح العلاقات الاتحادية المنظمة لحقوق والتزامات الطرفين .

* أن يقوم المجلس بالإشراف على عمل مجلس الوزراء المؤقت لتسيير الأعمال في كل مؤسسات الدولة لتجنب الانهيار والفوضى .

* أن تتم كل الخطوات برعاية مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والأمم المتحدة.

* لتحقيق ذلك وقف العنف الذي تمارسه السلطة وأجهزة الأمن الحالية ، ورفع كل المظاهر العسكرية من كل المناطق وتوجيهها نحو تأمين الأمن العام في لبلاد .